

أوراق كارنيغي

لبنان والأزمة السورية: تداعيات ومخاطر

بول سالم

كانون الأول/ ديسمبر 2012

مركز كارنيغي للشرق الأوسط

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

واشنطن ■ موسكو ■ بيجينغ ■ بيروت ■ بروكسل

لبنان والأزمة السورية: تداعيات ومخاطر

بول سالم

كانون الأول / ديسمبر 2012

© 2012 مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. جميع الحقوق محفوظة.

يمنع نسخ أو نقل أي جزء من هذا المنشور بأي شكل أو بأي وسيلة من دون الحصول على إذن خطي من مؤسسة كارنيغي. يرجى توجيه الطلبات إلى:

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي
قسم المنشورات
1779 Massachusetts Avenue, NW
Washington, D.C. 20036
United States
P +1 202 483 7600 F +1 202 483 1840
CarnegieEndowment.org | info@CarnegieEndowment.org

أولاً إلى العنوان التالي:

مركز كارنيغي للشرق الأوسط
برج العازارية، الطابق الخامس
رقم المبنى 1210 2026، شارع الأمير بشير
وسط بيروت التجاري
بيروت، لبنان
تلفون: 961 1 991 291
فاكس: 961 1 991 591
ص. ب: 11 - 1061 رياض الصلح
www.carnegie-mec.org
info@Carnegie-mec.org

يمكن تحميل هذا المنشور مجاناً من الموقع:

<http://www.CarnegieEndowment.org>

تتوفر أيضاً نسخ مطبوعة محدودة. لطلب نسخة أرسل رسالة عبر البريد الإلكتروني إلى العنوان التالي:
pubs@CarnegieEndowment.org

المحتويات

1	ملخص
3	العلاقات المتداخلة بين سورية ولبنان
4	مصادر عدم الاستقرار وامتداد الصراع
13	دور الأطراف الخارجية
14	آليات التكيف في لبنان
16	المخاوف المنظورة
19	المخاوف على المدى الطويل
21	دور الأطراف الدولية
23	هوامش
25	نبذة عن الكاتب
26	مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

ملخص

يُعدّ لبنان الأكثر عرضةً إلى التآثر بتداعيات الأزمة السورية من بين الدول المجاورة كافة. فالدولة فيه ضعيفة والتوترات الطائفية على أشدها والتحالفات السياسية الرئيسية اختارت اصفافاتها، فإما أيدت نظام بشار الأسد وإما عارضته صراحةً. هذا وكان لبنان تأثر بالمناوشات الطائفية، والاشتباكات الحدودية، والاختيالات، وعمليات الخطف، وتدفق اللاجئين إليه بأعداد كبيرة. ومع أن البلاد تفادت الانهيار حتى الآن، إلا أنها تواجه مخاطر على الأمد البعيد، ولذلك لا بد من اتخاذ خطوات طارئة لتعزيز الاستقرار.

الوضع الداخلي في لبنان

انقسمت الأحزاب السياسية حول تأييد نظام الأسد أو معارضته، وذلك منذ اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري في العام 2005.

- يدعم حزب الله الأسد ولكنه يحرص على تفادي الصدامات الطائفية في لبنان.
- تقدّم بعض المجموعات السنيّة المساعدة المباشرة للثوار السوريين، إلا أن الأحزاب السنيّة الرئيسية تحرص أيضاً على صون الاستقرار الداخلي.
- على الرغم من تجنّب الاضطراب الداخلي، يمكن أن تشعل الأزمة السورية التوترات السنيّة-الشيعة والاستياء السني من هيمنة حزب الله أكثر فأكثر، الأمر الذي من شأنه زعزعة الاستقرار في لبنان.
- أعلنت حكومة الرئيس نجيب ميقاتي موقفاً رسمياً يقوم على سياسة النأي بالنفس عن الصراع السوري، الأمر الذي مكّن الدولة من الوقوف في موقف وسطي.
- يهدّد تدفق اللاجئين السوريين إلى لبنان (الذي يأوي الآن أكثر من 120 ألف لاجئ مسجّل وعشرات آلاف اللاجئين غير المعلنين) بزعزعة توازنه الهشّ.
- يعتمد مصير حزب الله جزئياً على نتيجة الأزمة السورية. إذا هزم الثوار نظام الأسد، فسيكون على الحزب أن يعيد النظر في خياراته السياسية والاستراتيجية. أما إذا بقي النظام، فستتعرّز قوة الحزب.

توصيات

دعم الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي. هذه القوات تضطلع بدور مهم في ضبط الأزمة ولكنها تحتاج إلى مزيد من الدعم.

تعزيز الاستقرار عبر تشكيل حكومة وحدة وطنية أو حكومة تكنوقراط من غير السياسيين.

لابد من توطيد شرعية الحكومة عبر التخفيف من هيمنة تحالف 8 آذار. قد يستمر رئيس الوزراء الحالي في منصبه، لكن يجب أن تشمل حكومة الوحدة الوطنية الجديدة تمثيلاً أوسع لكل من تحالف 14 آذار وتيار المستقبل. أما الوزراء التكنوقراط، فيكونون من ذوي الاختصاص من المحايدون وغير المتحالفين مع أي من الفريقين.

تلبية احتياجات اللاجئين السوريين ذوي الأعداد المتزايدة تلبية سريعة وفعالة بمساعدة المجتمع الدولي. فضلاً عن الأهمية الإنسانية لهذه المسألة، يمكن الحد من التداعيات السياسية والاقتصادية والأمنية المحتملة لتدفق اللاجئين إذا ما اعتمدت استراتيجية أكثر صلابة لمعالجة هذا الموضوع.

إقرار قانون انتخاب عصري وإجراء انتخابات برلمانية في موعدها. ينبغي على الحكومة الحالية أو الحكومة الجديدة أن تقوم بهاتين الخطوتين بغية تجديد المؤسسات الديمقراطية في البلاد.

العلاقات المتداخلة بين سورية ولبنان

من بين جميع البلدان المجاورة لسورية، يعدّ لبنان البلد الأكثر عرضة إلى التداعيات الناجمة عن الصراع هناك. فالدولة ضعيفة، والعلاقات الطائفية مشحونة وقابلة للاشتعال بسهولة، والتحالفات السياسية الرئيسية في البلاد إما تدعم نظام بشار الأسد أو تعارضه. وقد صاحبت عملية الاصطفاف المحلية فترات من التوتر أو الشلل السياسي. واندلعت جولات قصيرة من الاشتباكات المسلحة، ووقعت عمليات اغتيال شخصيات مناهضة للنظام في دمشق، كان آخرها اغتيال رئيس فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي اللبناني، اللواء وسام الحسن، في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2012.

ارتبط لبنان بسورية منذ العام 1976، ورسمت التحالفات المؤيدة والمعارضة لنظام الأسد حدود السياسة اللبنانية منذ العام 2005. فاغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري في شباط/فبراير 2005 أدى إلى انتفاضة لبنانية ضد الوجود السوري في لبنان، وانسحاب القوات السورية في 26 نيسان/أبريل 2005. وكان قد برز تحالف مناهض لسورية في لبنان، تحت مسمى تحالف قوى 14 آذار مكوّن من أحزاب سنيّة ومسيحية ودرزية. وكان التحالف مدعوماً من إدارة بوش وفرنسا والمملكة العربية السعودية ودول أخرى، وكان البعض داخل التحالف يأمل بأن تتخذ الإدارة الأميركية خطوات لإضعاف نظام الأسد في دمشق، أو حتى إطاحته، كما حدث مع نظام صدام حسين في العراق. وفي الوقت نفسه، شكّل حلفاء سورية في لبنان، بقيادة حزب الله، تحالف قوى 8 آذار الذي يضم حركة أمل الشيعية وأحزاباً سنيّة ومسيحية ودرزية وأحزاباً أخرى، والذي أيد علناً نظام الأسد وحظي بدعم إيران وسورية.

نظراً إلى هذا التاريخ، عندما اندلعت الانتفاضة السورية في آذار/مارس 2011 واشتدّت حماتها

كانت الاصطفافات السياسية في لبنان تعكس بشكل خطير خطوط المعركة بين مؤيدي الأسد ومناهضيه داخل سورية.

في الأشهر التالية، خشي معظم المراقبين داخل لبنان وخارجه من أن تتجرّ البلاد سريعاً إلى الصراع، بل قد تتمزّق بسببه. كانت الاصطفافات السياسية تعكس بشكل خطير خطوط المعركة بين مؤيدي الأسد ومناهضيه داخل سورية. وألهبت الطبيعة الطائفية المتزايدة للصراع في سورية التوترات الطائفية الشديدة في لبنان بشكل مباشر، إذ تحرّك السنّة في لبنان لدعم الثوار فيما وقف حزب الله إلى جانب نظام الأسد.

وبالفعل، وقعت تداعيات كبيرة للصراع السوري في لبنان، تمثّلت في حدوث صراع طائفي في مدن طرابلس وصيدا وبيروت العاصمة، وبروز حالات من التطرّف، وفي موجة من عمليات الخطف والاشتباكات على طول أجزاء من الحدود اللبنانية-السورية، وتفاقم أزمة اللاجئين السوريين، والاغتيالات. وقد أدى امتداد الصراع إلى تدهور الأمن والاستقرار في لبنان، وارتفاع حدّة التوتر

السياسي، وتباطؤ الاقتصاد.

على الرغم من كل ذلك، تمكّن لبنان من تجنّب حدوث انهيار كبير. لكن البلاد قريبة من حافة الهاوية. فالتوترات المذهبية (وخاصة بين السنة والشيعية) في أعلى مستوياتها. كما أن شرعية الحكومة موضع تنازع من جانب شريحة واسعة من الشعب، والوضع الأمني يتدهور في ظل زيادة التعبئة الطائفية وتزايد أعداد اللاجئين السوريين.

ويبقى السؤال مفتوحاً حول ما إذا كان في مقدور لبنان البقاء متمسكاً، إذا ما استمر الصراع السوري في الأشهر وربما السنوات المقبلة. إن مصادر عدم الاستقرار في لبنان كثيرة واحتمال امتداد الصراع السوري إليه وارد بقوة، لكن لدى لبنان أيضاً عناصر وآليات لاستيعاب التوترات، جعلته ينجح حتى الآن في استيعاب الأزمة وتفادي الانهيار، وقد تساعده في ضبط مخاطر الفترة المضطربة في المستقبل. وعلى رغم احتمال أن تحافظ البلاد على الاستقرار – ولو كان هشاً – في المدى القصير، لاتزال المخاطر الجديّة على المدى الطويل قائمة. وسيكون لتطوّرات الصراع ونتائجها في سورية تأثير كبير على الدولة اللبنانية وحزب الله والأطراف السياسية الأخرى.

◀ مصادر عدم الاستقرار وامتداد الصراع

يعاني لبنان من مصادره الذاتية من عدم الاستقرار، وأتت الأزمة السورية لتزيد الحالة اللبنانية هشاشة وعرضة إلى التوتر.

الدولة الضعيفة

قد لا يكون لبنان دولة فاشلة تماماً، لكن خلافاً للدولتين الجارتين لسورية، تركيا والأردن، الدولة فيه ليست ذات سيادة حقيقية. فهي لاتحتكر القوة داخل أراضيها ولا تسيطر بشكل كامل على حدودها. ويمثّل حزب الله القوة الأقوى في لبنان ولديه سيطرة أكبر على مسائل القوة العسكرية والحرب والسلام والحدود. إضافة إلى ذلك، كانت القوات السورية منتشرة بالكامل في لبنان بين عامي 1976 و2005، وهيمنت طوال معظم تلك الفترة على الشؤون السياسية والأمنية اللبنانية. ومع ذلك، تؤدي أجهزة الأمن التابعة للدولة اللبنانية دوراً مهماً في إدارة الأمن الداخلي، وكانت عنصراً أساسياً في الحفاظ على الاستقرار النسبي. بيد أنها أضعف من حزب الله من حيث إجمالي القوة النارية، ومتشابكة مع حالة الاصطفاف السياسي والطائفي في البلد. وتتنظر معظم الطوائف إلى الجيش اللبناني، على سبيل المثال، بصورة إيجابية عموماً، بوصفه مؤسسة وطنية جامعة، بيد أن صورة جهاز مخابرات الجيش مثلاً مسيّسة في نظر البعض بسبب قرب بعض قادته المزعوم من أحزاب 8 آذار. وينظر البعض أيضاً إلى مديرية الأمن العام، المسؤولة عن المعابر الحدودية والموائئ

والمطارات والتأثيرات، بوصفها قريباً سياسياً من تحالف 8 آذار. وتؤدّي قوى الأمن الداخلي دوراً مهماً، لكن البعض يعتبرها قريبة جداً من فريق 14 آذار وتيار المستقبل تحديداً.

استياء الشارع السنّي من هيمنة حزب الله

ترتبط مخاطر عدم الاستقرار في لبنان بالتوترات المذهبية بين السنّة والشيعّة واستياء السنّة من هيمنة حزب الله وسلاحه. الطائفتان السنّية والشيعية متساويتان في الحجم تقريباً في لبنان، وهما متحالفتان مع القوتين الإقليميتين المتنافستين المملكة العربية السعودية وإيران. وتعود مشاعر الاستياء السنّي الأخيرة إلى العام 2005 مع اغتيال الرئيس رفيق الحريري، إذ وُجّهت أصابع اتهام معظم الرأي العام السنّي إلى سورية وحليفها حزب الله، وهي الاتّهامات التي عزّزتها لوائح الاتهام الصادرة عن المحكمة الخاصة بلبنان. وقد أثار حزب الله المزيد من التوترات، في أيار/مايو 2008، عندما ردّ على قرارات اتخذتها الحكومة، التي كان يترأسها فؤاد السنيورة (وزير المالية السابق والقيادي في تيار المستقبل)، باجتياح بيروت وإذلال مؤيدي الحكومة والمجموعات السنّية المسلّحة في المدينة. كما جرت مناقشات واشتباكات محدودة في مناطق عدّة من جبل لبنان مع مناصري الزعيم الدرزي وليد جنبلاط. استاء الرأي العام السنّي مجدداً بعد ثلاث سنوات، في كانون الثاني/يناير 2011، عندما استقال كل وزراء حزب الله وحلفاؤه من الحكومة التي كان يترأسها سعد الحريري، نجل الرئيس رفيق الحريري الراحل، الأمر الذي أدّى إلى انهيار حكومته.

يشعر السنّة في لبنان بالتهميش والإذلال على نحو متزايد بسبب سيطرة حزب الله.

ورأى جمهور واسع من سنّة لبنان في الانتفاضة السورية فرصة ليس فقط لدعم أخوانهم السنّة كي ينتفضوا ضدّ النظام الذي همشهم وقمعهم، والذي يهيمن عليه العلويون، بل أيضاً فرصة لإسقاط القوة الإقليمية التي تقف وراء قوة حزب الله في لبنان. كما أدّت انتفاضة الشعوب ذات الأغلبية السنّية ضدّ الأنظمة السلطوية في تونس وليبيا ومصر واليمن إلى إشعال طموحات السنّة في لبنان.

تداعيات الأزمة

لم تبدأ الانتفاضة السورية بقوة مدوّية، بل باحتجاجات معزولة، ولم يتم إدراك أهميتها الكاملة في لبنان على مدى أشهر. وعندما بدأت الاحتجاجات في سورية في آذار/مارس 2011، كان لبنان منكمفاً على نفسه. وعلى الرغم من بعض الاحتجاجات في لبنان التي قامت بها جماعات المجتمع المدني والتي دعت إلى إجراء إصلاح جذري للنظام السياسي الطائفي في لبنان، ركّز معظم الساسة اللبنانيين على القضايا الداخلية، غير عابئين بما يسمى الربيع العربي، أو بالتأثير المحتمل للاحتجاجات التي بدأت في سورية على المدى الطويل.

في أعقاب انهيار حكومة سعد الحريري في الشهر الأول من 2011، وافق النائب ورئيس الحكومة

الأسبق نجيب ميقاتي، الذي كان حليفاً لسعد الحريري في انتخابات 2009، على القيام بمهمة تشكيل حكومة جديدة. قوبل قرار الميقاتي بردود فعل غاضبة من الحريري وشرائع من الشارع السنّي، وبمنظرة سلبية من قادة المملكة العربية السعودية.

حكومة ميقاتي وسياسة النأي بالنفس

عندما بدأت الاضطرابات السورية في آذار/مارس 2011، لم يكن ميقاتي قد شكّل حكومته بعد. كان غارقاً في المفاوضات السياسية مع حزب الله وحلفائه على الحقائق الوزارية من دون أن تلوح نهاية قريبة في الأفق. تزايدت ضغوط دمشق لتشكيل حكومة حليفة في لبنان، وحثّ حزب الله حلفائه، ولاسيما التيار الوطني الحر المسيحي بزعامة ميشال عون، على تسهيل المحادثات مع ميقاتي. وأخيراً تمكّن الرئيس ميقاتي من إعلان تشكيل حكومة جديدة في 13 حزيران/يونيو تتّصف بأكثرية لمجموعة وزراء حزب الله وحلفائه، وثلاث زائد واحد لوزراء تابعين لرئيس الحكومة ورئيس الجمهورية والزعيم وليد جنبلاط.

قوبلت الحكومة الجديدة بالترحيب في دمشق وطهران، لكن ليس في منطقة الخليج أو أوروبا أو الولايات المتحدة. ومع ذلك، كانت دول الخليج والدول الغربية في هذه المرحلة مهتمة بالتطورات الجارية في تونس ومصر وليبيا والبحرين واليمن وسورية أكثر من اهتمامها بما يجري في لبنان، فقبلت التغيير باعتباره أمراً واقعاً، وتعاملت مع حكومة ميقاتي الجديدة بوصفها الحكومة الشرعية في لبنان.

وإذا ما أمعنا النظر في ماجرى، ربما كان استبدال حكومة الحريري بأخرى يهيمن عليها تحالف 8 آذار المؤيد لسورية ضربة حظ مؤقتة بالنسبة إلى استقرار لبنان، لأنها أخرجت الحكومة اللبنانية من مرمى النظام السوري المحاصر. فلو ظهرت الانتفاضة السورية عندما كان الرئيس الحريري لا يزال على رأس الحكومة اللبنانية، ربما شجّع عداء النظام السوري للحريري وتحالف 14 آذار دمشق على إطلاق حملة أكثر حدّة لزعزعة الاستقرار في لبنان. وفي ظل وجود حكومتين متعاديتين في بيروت ودمشق، ربما كان وضع لبنان أسوأ كثيراً خلال الانتفاضة السورية. بدلاً من ذلك، لم تتمثّل سياسة دمشق في زعزعة استقرار حكومة تعتبرها في الحد الأدنى صديقة، بل في التركيز على استهداف أعدائها تحديداً أكانوا داخل مؤسسات الدولة أو خارجها.

في خلال الأشهر الأولى التي تلت تشكيل حكومته، نجح الرئيس ميقاتي في تخفيف حدّة التوتر من خلال رفض لقب المؤيد للنظام السوري وإعلان سياسة رسمية تتبنى شعار «النأي بالنفس» عن الصراع السوري. وتمكّن أيضاً من تأمين تمويل لبناني للمحكمة الخاصة بلبنان، وهي القضية التي

قسمت حكومة سلفه الحريري وساهمت في إسقاطها. ومع تصاعد الصراع في سورية، فضّل تحالف 14 آذار ومؤيدوه التريث وانتظار تطور الأوضاع التي تسير في اتجاه إضعاف النظام السوري، وتجنّب تصعيد المواجهة السياسية في لبنان قبل تبلور معالم التغيير في سورية. في الوقت نفسه، كان تحالف 8 آذار حريصاً على إبقاء الحكومة التي كان يهيمن عليها واقفة على قدميها وخفض حدّة التوتر في لبنان.

الاشتباكات الحدودية

مع ذلك، انتقلت شرارات الصراع في سورية إلى العديد من النواحي اللبنانية. فاندلعت أول اشتباكات في بعض الأجزاء من الحدود السورية اللبنانية في تشرين الأول/أكتوبر 2011. وقد تمثّلت الاشتباكات في الأساس بمطاردة قوات النظام السوري للجماعات المتمرّدة عبر الحدود أو بقصف القرى التي قدّمت الدعم لمقاتلي المعارضة السورية. وقعت هذه الهجمات بشكل رئيس في المنطقتين الحدوديتين في البقاع الشمالي وعمار، حيث الروابط بين الثوار السوريين وعدد من القرى والبلدات السنيّة قوية. حاول الجيش اللبناني نشر قواته (التي تعاني بالفعل من تناقض بين الطلب على انتشارها في الجنوب وسائر المناطق اللبنانية من جهة، وبين إمكاناتها المحدودة من جهة أخرى) في هذه المناطق الحدودية لسببين: من أجل وقف تدفق الأسلحة والدعم من لبنان إلى سورية، ومن أجل تجنّب عدم الاستقرار الذي سينجم عن تصعيد الضربات السورية على لبنان. وقد أيدّ حزب الله أيضاً هذه السياسة التي انتهجها الجيش للأسباب نفسها. غير أن الجيش لا يملك القدرة على الاضطلاع بهذه المهمة بشكل كامل. وبالتالي فقد تواصلت الحوادث والاشتباكات وازداد تواترها وشدتها.

تتفاعل جغرافيا الحدود اللبنانية مع ديناميكيات الصراع السوري بطرق عديدة. فقد كان نظام الأسد خلال الأحداث الأخيرة حريصاً على الإبقاء على ممرّ بريّ بين العاصمة دمشق في جنوب غرب سورية وبين طرطوس على البحر المتوسط في شمال غرب سورية. وهذا هو السبب في أن كثيراً من المعارك في بداية الانتفاضة وقعت حول مدينة حمص، الواقعة إلى الشرق من طرطوس. وبالنظر إلى الصعوبات التي واجهها النظام السوري على طول هذا الطريق، توارد أن حزب الله استكشف جسراً برياً احتياطياً عبر الأراضي اللبنانية. يمتدّ الطريق البديل من سهل البقاع في لبنان عبر منطقتي البقاع الشمالي والهرمل إلى منطقة غرب حمص، ومنها إلى الساحل السوري وطرطوس. ويضمّ سهل البقاع الشمالي أغلبية شيعية كبيرة، وهو يخضع إلى هيمنة حزب الله منذ فترة طويلة. يمكن للطريق البري الممتدّ من بيروت إلى دمشق أيضاً أن يكون طريق إمدادات استراتيجياً مهماً

بالنسبة إلى العاصمة السورية، خصوصاً إذا ما فقد النظام السيطرة على الأوتوسترادات الداخلية الاستراتيجية. وتساعد هيمنة حزب الله على بيروت والبقاع ونفوذهم على الحكومة اللبنانية في طمأننة دمشق بأن في وسع بيروت الحفاظ على وظيفتها باعتبارها أقرب ميناء إلى دمشق وطريق إمدادات حيويًا في حال كانت هناك حاجة ماسة لذلك.

تساعد هيمنة حزب الله على بيروت والبقاع ونفوذهم على الحكومة اللبنانية في طمأننة دمشق بأن في وسع بيروت الحفاظ على وظيفتها باعتبارها أقرب ميناء إلى دمشق وطريق إمدادات حيويًا في حال كانت هناك حاجة ماسة لذلك.

تدفق اللاجئين

حتى قبل الانتفاضة السورية، كان هناك ما بين 300 و400 ألف سوري في لبنان يعمل معظمهم في وظائف ذات دخل منخفض في البناء والزراعة وقطاع الخدمات. بقي العديد من أسر هؤلاء العمال في سورية، وكان العمال يعودون إلى ديارهم في عطلة نهاية الأسبوع أو في أيام العطل. من الصعب الحصول على أرقام دقيقة وموثوق بها لأعداد السوريين في لبنان لأن السوريين لا يحتاجون إلى تأشيرات دخول إلى لبنان، كما أن مديرية الأمن العام، المسؤولة عن تتبع هذه الأرقام، لاتعلن عموماً عنها.

شهدت الانتفاضة السورية تدفقاً من نوع آخر. بدأ أوائل اللاجئين السوريين يعبرون إلى لبنان في أيار/مايو 2011، هرباً من هجمات النظام السوري في بلدة تلكلخ وبعثاً عن ملاذ آمن في منطقة عكار. ازداد تدفق اللاجئين بصورة مطردة عندما فرّ السوريون من القتال الدائر في حمص وحماه وإدلب وحلب ودمشق في نهاية المطاف أيضاً. بحلول تشرين الثاني/نوفمبر 2012، كانت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) تساعد بالفعل أكثر من 120 ألف لاجئ حيث يتوقع أن ترتفع الأرقام بصورة مطردة. لكن هذه الأرقام تُغفل عشرات آلاف النازحين الآخرين الذين عبروا الحدود وأقاموا مع أصدقائهم أو أقاربهم، أو النازحين الذين يمتلكون الوسائل المالية فاستأجروا غرف الفنادق أو الشقق في جميع أنحاء البلاد وأعدوا منازل مؤقتة لهم في لبنان. وقد عملت الحكومة اللبنانية بهدوء مع المفوضية العليا للاجئين في محاولة لمساعدة هؤلاء، لكنها كانت بطيئة في رفع هذه القضية على المستويين الوطني والدولي، خوفاً من إحراج النظام السوري. وفي بداية كانون الأول/ديسمبر من العام الجاري، أطلقت الحكومة أخيراً نداءً على المستوى الدولي للحصول على مساعدات مالية بقيمة 178 مليون دولار لتلبية احتياجات اللاجئين.

أثر عدد اللاجئين السوريين بالفعل في المجتمعات المحلية التي يقيمون فيها. ومع تدفق المزيد من اللاجئين إلى لبنان وحلول فصل الشتاء، فإن الوضع قد يشعل توترات محلية خطيرة. ففي المناطق ذات الغالبية الشيعية والتي يتم فيها استضافة اللاجئين السنة أساساً، بقي الوضع حتى الآن

هادئاً إلى حد كبير، لكن ثمة خطر في أن يتحوّل إلى نقطة اشتعال مع استمرار تصاعد التوترات الطائفية.

حتى الآن، ليس هناك سوى عدد ضئيل من السوريين النازحين في لبنان يحملون السلاح أو يشاركون

مباشرة في التمرد المسلح، والقسم الأكبر منهم موجود في الشمال. الغالبية العظمى من اللاجئين المتبقين هم مدنيون منهكون فأرون من ظروف لاتطاق ويبحثون عن السلامة. ومع ذلك، إذا زاد عدد اللاجئين السوريين بصورة كبيرة، أو أصبحوا مسيحين ومسلحين على نطاق أوسع، فسيصبح وجودهم عامل عدم استقرار مثلما كان وجود اللاجئين الفلسطينيين في لبنان في سبعينيات القرن الماضي.

إذا زاد عدد اللاجئين السوريين بصورة كبيرة، أو أصبحوا مسيحين ومسلحين على نطاق أوسع، فسيصبح وجودهم عامل عدم استقرار مثلما كان وجود اللاجئين الفلسطينيين في لبنان في سبعينيات القرن الماضي.

في الواقع، ثمة خطر يتمثل في احتمال أن تتجرّ مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ذات الأغلبية السنية، مثل عين الحلوة قرب صيدا والمخيمات الأخرى في بيروت وحولها، إلى التوترات الطائفية المتزايدة. تصرّ الحركتان الفلسطينيتان الرئيسيتان، فتح وحماس، على عدم التورط في الصراعات اللبنانية أو السورية، غير أن عدداً من الجماعات الإسلامية الموجودة في هذه المخيمات - مثل عصابة الأنصار وجند الشام - لها صلات جهادية متطرفة، ويمكن أن تتخرط بسهولة في القتال الطائفي.

انتفاضة الشمال

في أيار/مايو 2012، اهتزّ الهدوء النسبي الذي تمتّع به لبنان منذ بداية الانتفاضة السورية. ففي يوم 12 أيار/مايو، اعتقل مكتب الأمن العام، الذي يترأسه اللواء عباس إبراهيم، وهو ضابط يُعتبر مقرباً من حزب الله، الناشط السني الشاب المناهض لسورية، شادي مولوي، في مدينة طرابلس الشمالية. أدى هذا الاعتقال إلى اندلاع احتجاجات صاحبة في المدينة وأجزاء أخرى من الشمال. أخذت الجماعات السلفية، التي لم يكن لها سوى عدد قليل من الأتباع في المدينة الشمالية لسنوات عديدة والتي تشجعت بسبب التمويل المتدفق من الخليج واستنفرت لدعم المتمردين في سورية، زمام المبادرة في النزول إلى الشوارع مسلحة بالبنادق والشعارات المناهضة لحزب الله والأسد. وقد مثّلت الاحتجاجات الواسعة المسلحة التي تلت اعتقال مولوي تمرّداً سنياً ضد قوة حزب الله والحكومة التي يهيمن عليها، وإعلاناً صريحاً عن تأييد الثورة السورية.

فشلت محاولة الجيش اللبناني لاستعادة النظام عندما أطلق جنود عند نقطة تفتيش تابعة للجيش في منطقة عكار الشمالية النار على موكب شيخ سني من المنطقة، ما أدى إلى مقتله ومرافقه. أصبح يُنظر إلى الجيش، الذي يُعتبر عموماً رمزاً للوحدة الوطنية وركيزة لاستقرار لبنان المحفوظ

بالمخاطر، بوصفه طرفاً غير محايد. ثم امتدّت اضطرابات الشمال إلى بيروت مؤقتاً حيث قتل وأصيب العديد من الأشخاص في اشتباكات بين الجماعات المناهضة لسورية وتلك المؤيدة لها. وفي مدينة صيدا في جنوب لبنان، أطلق الشيخ أحمد الأسير حركة احتجاج أيضاً لكنها غير مسلّحة عموماً، ضد هيمنة حزب الله ونظام الأسد.

عمليات الاختطاف والاعتقالات والاعتقالات

مع احتدام الأزمة في الشمال، تعرّض استقرار لبنان إلى ضربة من جهة أخرى يوم 22 أيار/مايو، عندما اختطف المتمردون السوريون في منطقة حلب أحد عشر لبنانياً من الطائفة الشيعية. كان اللبنانيون عائدتين على ما قالوا من زيارة دينية في جنوب العراق، لكن المتمردين زعموا أنهم عناصر من حزب الله كانوا يساندون نظام الأسد. اتّسم ردّ فعل حزب الله على عملية الخطف بالهدوء، فعمد إلى سحب المتظاهرين الذين نزلوا في البداية إلى الشوارع واعتمد على الحكومة كي تفاوض على إطلاق سراحهم.

تصاعدت عمليات الخطف في منتصف آب/أغسطس، عندما أدّت عملية خطف لبناني شيعي آخر في سورية إلى أن تخطف عشيرة المقداد، التي ينتمي إليها، أكثر من 30 سورياً في لبنان وأن تهدد مواطني البلدان التي تدعم الثوار السوريين. وقد حثّ دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا رعاياها على مغادرة لبنان، لكن ليس قبل أن ينجح «الجناح العسكري لعشيرة آل المقداد»، كما أطلق على نفسه، في خطف رجل أعمال تركي شاب.

نأى حزب الله بنفسه عن ممارسات عشيرة المقداد. صحيح أنه كان مستاءً بسبب استمرار اعتقال اللبنانيين الأحد عشر في سورية، لكنه لم يكن يرغب بالتأكيد في الوقوع في فخّ التصعيد. في أيلول/سبتمبر، حثّ حزب الله بهدوء الجيش اللبناني على ملاحقة مجموعة عشيرة المقداد في أجزاء من الضاحية الجنوبية ووادي البقاع، ما أدى إلى الإفراج عن رجل الأعمال التركي وغيره من الأشخاص الذين كانت تحتجزهم العشيرة.

تبعّت عمليات الخطف التي تمّت بدوافع سياسية موجة من جرائم الخطف بدوافع جنائية للحصول على فدية، فضلاً عن ارتفاع وتيرة عمليات الخطف والسطو والسراقات. ولذا ليس من المستغرب - في ظل استخدام أجهزة أمن الدولة كل قدراتها ومواردها، وتدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وارتفاع عدد اللاجئين الفارين من القتال في سورية، حيث الكثير منهم في حاجة ماسّة، وبعضهم مسلح وخطير - أن ترتفع معدلات الإجرام والخروج على القانون.

اهتزّ النظام السياسي اللبناني أيضاً في آب/أغسطس 2012 بسبب اعتقال وزير الإعلام السابق ميشال سماحة. فقد ضُبط سماحة، أقرب مستشار لبناني للرئيس بشار الأسد، وهو يهرب متفجرات التي سلّمه إياها مدير الأمن السياسي، علي مهلوك، لاستخدامها في هجمات في شمال لبنان. وبدا

اعتقال سماحة مؤشراً على أن النظام السوري كان عازماً على معاقبة الشمال السنّي في لبنان، وأن شبكته الأمنية قد ضعفت إلى درجة اضطر معها لتهريب المتفجرات في سيارة وزير لبناني سابق. كما كان مؤشراً على أن النفوذ السوري في لبنان تراجع كثيراً إلى حدّ يجرؤ معه جهاز أمن لبناني على اعتقال شخص قريب من الأسد مثل سماحة. وكشف اعتقال سماحة أيضاً أن جهاز الأمن موضع السؤال، فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي، لديه التكنولوجيا والقدرات والإرادة لتنفيذ العملية. جاءت أكبر ضربة لاستقرار لبنان في 19 تشرين الأول/أكتوبر - وربما ردّاً على اعتقال سماحة - عندما أدى انفجار سيارة ملغومة في حي الأشرافية المسيحي في بيروت إلى مقتل رئيس فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي اللبنانية اللواء وسام الحسن، ومرافقه وضحية مدنيّة. جرت عملية الاغتيال الأرفع مستوى منذ سنوات، في أعقاب محاولات اغتيال فاشلة ضد اثنين من قادة تحالف قوى 14 آذار المناهض لسورية سمير جعجع وبطرس حرب. وعلى الرغم من عدم توقّر أي دليل فوري، ألقى التحالف باللائمة في هذه الاغتيالات على النظام السوري.

ألهمت عملية الاغتيال الرأي العام من مؤيدي تحالف 14 آذار وأوصلت لبنان مرة أخرى إلى حافة الانهيار. اندلعت احتجاجات في أجزاء عديدة من البلاد، كما اندلعت اشتباكات مسلحة في طرابلس وكذلك في بيروت. طالب تحالف 14 آذار باستقالة رئيس الوزراء وحكومته على الفور، في حين حدّر رئيس الجمهورية وغيره من الزعماء السياسيين في لبنان من الفراغ السياسي الذي يمكن أن ينتج عن استقالة الحكومة. ونوّدت القوى الدولية التي تدعم عادة تحالف 14 آذار بعملية الاغتيال، لكنها حدّرت من انهيار سريع للحكومة ومن حالة عدم اليقين وعدم الاستقرار السياسي التي ستعقب ذلك.

انحسرت الأزمة وتراجع لبنان مرة أخرى عن حافة الهاوية، لكن ليس من الواضح ما إذا كان في مقدور البلد النجاة من المزيد من هذه الأزمات.

حزب الله ودمشق

يستمر حزب الله في محاولة الابتعاد عن دائرة الضوء. فعندما أدرك أنه ألقى القبض على سماحة بالجرم المشهود على ما يبدو، اختار ألا يدافع عن حليف الأسد، بل البقاء هادئاً. سعى الحزب في الأشهر الأولى من الأزمة السورية إلى التقليل من شأن ارتباطه الفعلي بما يجري في سورية في سبيل البقاء بعيداً عن الأضواء والإبقاء على الهدوء الداخلي في لبنان. ولكن في تشرين الأول/أكتوبر 2012، بدأت التقارير تتزايد عن تورّط حزب الله في القتال في سورية. ففي القرى الشيعية اللبنانية، أقيمت العديد من الجنازات لمقاتلي حزب الله الذين دفنوا على أنهم «شهداء» من دون الإفصاح عن مزيد من المعلومات. وادّعى الثوار السوريون بأن رجال حزب الله كانوا يقاتلون جنباً إلى جنب مع قوات نظام الأسد.

قدّم زعيم حزب الله، السيد حسن نصر الله، تفسيراً للموقف في كلمة ألقاها في أوائل تشرين الأول/أكتوبر قائلاً إن حوالي عشرين بلدة لبنانية شيعية عبر الحدود في سورية تعرضت إلى هجوم من جانب الجيش السوري الحر. كان بعض السكان أعضاء في حزب الله وكانوا يدافعون عن بلداتهم وعائلاتهم. وتشير مصادر مقربة من حزب الله في لبنان إلى أن نظام الأسد طلب بالفعل من حزب الله تقديم دعم واسع له، لكن الحزب أرسل عدداً صغيراً فقط من المقاتلين بسبب حرصه على الابتعاد عن الأضواء في الصراع. ومع أنهما لا يزالان حليفين استراتيجيين، يبدو أن هناك خلافاً طفيفاً بين دمشق وحزب الله، حيث كان في وسع الأسد الحصول على دعم أكثر علنية وقوة من حزب الله والحكومة التي نصبها. رأت معظم قيادات حزب الله أنّ نظام الأسد يملك اليد العليا في القتال في سورية، وأنه ليست ثمة حاجة ملحة للانخراط في الصراع بشكل أكبر، غير أن هناك بعض التكهّنات التي تقول إنه إذا خسر نظام الأسد مدينة حلب، وتبعث ذلك معركة من أجل السيطرة على دمشق، فحزب الله قد يقوم بدور أقوى وأكثر مباشرة.

التباطؤ الاقتصادي

تسببت الأزمة السورية في تباطؤ اقتصادي في لبنان، ولكن لا في انهيار شامل، الأمر الذي ستكون له عواقب سياسية وربما أمنية واسعة لو حصل. فقد تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 1.5 - 1 في المئة انخفاضاً من 4 - 5 في المئة في السنوات السابقة. وتراجعت السياحة بنسبة 50 في المئة في العام 2012، مقارنة بالعام 2011، وانخفضت الصادرات بنسبة 20 في المئة في العام 2012. وتضرر قطاع السياحة بسبب عدم الاستقرار، وتضرر أكثر بسبب موجة عمليات الخطف التي أفزعت السياح الخليجيين الذين ينفقون كثيراً وجعلتهم ينصرفون عن لبنان. وقد عوض تدفق بعض السوريين الذين يملكون الموارد المالية هذه الخسارة جزئياً. واضطرت مئات الشركات لإغلاق أبوابها، ما أضاف الآلاف إلى صفوف العاطلين عن العمل. وتضررت الصادرات اللبنانية بسبب إغلاق الطرق البرية عبر سورية التي كانت ذات أهمية خاصة لنقل البضائع إلى تركيا والعراق والأردن، لكن أرباب الصناعة تكيفوا مع الوضع باستخدام الطرق البحرية، على رغم أنها تزيد في تكاليف النقل.

كما واجه القطاع المصرفي، الذي يعتبر العمود الفقري للاقتصاد اللبناني، تحديات خطيرة. فالقطاع لديه ودائع تبلغ نحو 120 مليار دولار، أي ما يقرب من 250 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، ويوفر حجر الأساس للثقة في الاقتصاد. لكن البنوك لديها 42 مليار دولار في شكل قروض للقطاع الخاص - بعض المستفيدين من هذه الأموال تأخروا في سدادها خلال الأزمة الحالية - ولديها نحو 30 مليار دولار من القروض على القطاع العام. وتشعر المصارف اللبنانية بقلق شديد أيضاً بشأن الإجراءات التي يمكن أن تتخذها وزارة الخزانة الأميركية نظراً إلى الحملة التي تشنها

واشنطن ضد مصادر تمويل حزب الله، وفرض عقوبات دولية على إيران، والعقوبات الأميركية ضد سورية. في شباط/فبراير 2011 اتهمت وزارة الخزانة الأميركية أحد البنوك اللبنانية الرائدة (البنك اللبناني الكندي) بغسل الأموال والتورط في الاتجار بالمخدرات وتمويل حزب الله. ويخشى المصرفيون اللبنانيون من أن تُستهدف المصارف اللبنانية مرة أخرى. فأى مساس جدي بالمصارف اللبنانية قد يكسر العمود الفقري للاقتصاد اللبناني، وسيؤدي إلى أزمة حادة في إدارة الدين العام وتمويل نمو القطاع الخاص.

ومع ذلك، حالت التحويلات الكبيرة من أكثر من نصف مليون لبناني يعملون في الخارج، وطبيعة القطاع الخاص الذي يجيد استيعاب وتحدي الصدمات السياسية والأمنية، والقطاع المصرفي المرسل بشكل كبير، حتى الآن، دون انهيار الاقتصاد.

◀ دور الأطراف الخارجية

من الواضح أن النظام السوري مارس ضغطاً كبيراً على الحكومة اللبنانية. ومع أن دمشق غير راضية عن سياسة «النأي بالنفس» التي اتبعتها الرئيس ميقاتي، فقد كانت راضية بمعارضة لبنان، أو على الأقل امتناعه عن التصويت، في مؤتمرات القمة الإقليمية والدولية المتعلقة بسورية. ونجحت الحكومة السورية أيضاً في إقناع القوى الأمنية التابعة للحكومة اللبنانية باتخاذ إجراءات ضد بعض المتعاطفين مع الثورة السورية والمناهضين للنظام. وحثت دمشق الحكومة اللبنانية أيضاً على وضع حدّ لعمليات تهريب الأسلحة المحتملة من لبنان إلى سورية، وتحسين مراقبة حدودها. التزمت الحكومة اللبنانية في بعض الأحيان بذلك، حيث جرى اعتراض السفينة «لطف الله 2»، التي كانت ترسو في ميناء طرابلس في نيسان/أبريل 2012 وتحمل على ما يبدو أسلحة إلى الثوار السوريين. كما كثفت الدوريات على طول الحدود.

ومع ذلك، لا يزال من السهل اختراق الحدود، حيث استمرت الغارات وعمليات القصف والقنص السورية على البلدات الحدودية اللبنانية. ومن غير المرجح أن تصعد سورية هذه الغارات عبر الحدود وتحولها إلى عمليات أكبر لأنها لا ترغب في زعزعة استقرار الحكومة الصديقة في بيروت. بيد أن من المرجح أن تستمر في شنّ هجمات لمعاينة المدن والقرى التي ترى أنها توفر العون للثوار.

وبالطبع اعتمد المتمرّدون السوريون أيضاً على حلفاء في لبنان لمساعدتهم. ومع أن تركيا لا تزال قاعدة الدعم الرئيسة لهم، لجأوا أيضاً إلى لبنان طلباً للإغاثة الإنسانية والدعم اللوجستي. ومن الطبيعي أن جزءاً من هذا حدث بسبب العلاقات العشائرية وصلات القرابة بين المدن والقرى عبر الحدود الشمالية، وأدت الجماعات الإسلامية المتواجدة في شمال سورية وشمال لبنان دوراً بارزاً في ذلك. ومع هذا، فإن حجم الدعم الفعلي الذي يمكن توفيره من شمال لبنان محدود لأن

القوى الأمنية اللبنانية والسورية تتعاون في محاولة للإبقاء على مثل هذه التعاملات في حدودها الدنيا.

يمرّ معظم الدعم السعودي والقطري للثوار السوريين عبر تركيا، وهو يتم بالتعاون مع أنقرة. ولعل دول الخليج تدرك أن الوضع في لبنان غير مستقر بما فيه الكفاية لكي يكون قاعدة دعم رئيسة للثوار، وأن الحكومة اللبنانية وحزب الله على وجه الخصوص يمكن أن يعملوا لعرقلة محاولات الدعم. ومع ذلك، ثمة تقارير تفيد بأن الأموال الخليجية، سواء الخاصة أو العامة، تصل إلى الجماعات الإسلامية والسلفية في لبنان المستعدة لمساعدة الثوار السوريين.

من المثير للاهتمام أن السيناتور الجمهوري الأميركي جون ماكين والسيناتور المستقل جوليبرمان قاما بزيارات إلى لبنان ليعلنا بصوت عال دعمهما لمقاتلي المعارضة السورية، وقد تم ذلك في حالة ليبرمان من منطقة وادي خالد اللبنانية الشمالية الحدودية. لكن إدارة أوباما عموماً نصحت بالهدوء، مفضّلة الحفاظ على استقرار لبنان وإبقائه بعيداً عن المواجهة في البلد الجار. وقد دافعت دول الاتحاد الأوروبي أيضاً عن سياسة النأي بالنفس.

في الواقع، وخلافاً لما حدث بين عامي 2005 و2008، نصحت الدول الغربية المؤيدة لتحالف 14 آذار بتسوية الخلافات وليس المواجهة في لبنان. وعلى الرغم من التوترات التي تغلي في لبنان، والموقف السعودي الأكثر حدة، فقد كان الموقف الغربي عنصراً هاماً في الاستقرار الهش الذي صمد أمام التقلبات حتى الآن. في المستقبل، يمكن أن تتغير هذه النصيحة الخارجية لصالح التشجيع على بدء مواجهة سياسية مع حزب الله، يمكن أن تتدهور بسرعة إلى مصادمات خطيرة.

◀ آليات التكيف في لبنان

لقد كانت مفاجأة للكثيرين، حتى في البلد نفسه، أن في وسع لبنان - الذي خضع إلى هيمنة سورية لأكثر من أربعين عاماً - الحفاظ على استقرار وهدوء نسبيين خلال أول 20 شهراً من الاقتتال في سورية. وهذه ليست مجرد نتيجة سياسات معيّنة - كسياسة «النأي بالنفس» مثلاً - ولكن بسبب عوامل بنيوية أخرى.

أولاً، على عكس البلدان العربية الأخرى في بداية انتفاضات العام 2011، كان النظام السياسي اللبناني ديموقراطياً أساساً، ويقوم على المشاركة الواسعة في السلطة، ويكفل للمواطنين اللبنانيين هامشاً واسعاً من الحرية والمشاركة والتحرر من القمع. وعلى الرغم من وجود بعض الاستياء من أوجه القصور الكثيرة في النظام السياسي، والخلاف الكبير حول قضية سلاح حزب الله، والخلاف على تمثيل الحكومات المتعاقبة في لبنان، لم يكن لدى أي جماعة، وليس لديها الآن، التزام ثوري بإسقاط النظام الدستوري الأساسي.

ثانياً، مرّ لبنان بالفعل بحرب أهلية طويلة ودموية. وليست لدى القادة والمواطنين - الذين كانت لدى بعضهم شهية للصراع في العام 1975، عندما بدأت الحرب الأهلية - رغبة في الاندفاع في صراع آخر من هذا القبيل. لكن إذا استمر الصراع السوري لفترة أطول وتصاعدت التوترات الطائفية أكثر مما هي عليه الآن، فهذه المناعة النسبية تجاه الصراع قد تتهار.

ثالثاً، تتحوّل الاشتباكات بين السنّة والعلويين في سورية إلى اشتباكات بين السنّة والعلويين داخل لبنان ولكن ليس إلى اشتباكات مباشرة بين السنة والشيعية. ويشكّل العلويون اللبنانيون، ويُقدَّر عددهم بحوالي مئة وعشرين ألفاً، نسبةً صغيرة جداً من سكان لبنان، وهم موجودون في طرابلس وعكار فقط. ونتيجة لذلك، ظلت هذه الاشتباكات محلية الطابع. وإذا ماتصاعدت الاشتباكات بين السنّة والشيعية، فستكون أوسع نطاقاً بكثير. وعلى الرغم من تحالفهما غير المباشر من خلال نظام الأسد، فإن لدى الطائفتين العلوية والشيعية تاريخاً وهوية متميزين، والافتتال الطائفي في أحد المحاور لا يتحول تلقائياً إلى محور آخر.

رابعاً، يمتلك حزب الله تفوقاً مسلحاً ساحقاً في لبنان إلى الحدّ الذي يثني خصومه السياسيين عن تحديّه مباشرة من خلال قوة السلاح. التمرد السنّي المسلح في الشمال بعيد عن متناول حزب الله في حين كانت الاشتباكات في بيروت، حيث يتواجد حزب الله بشكل كبير، أكثر محدودية. في الوقت نفسه، يحرص حزب الله على تفادي اندلاع اشتباكات طائفية في لبنان، كما يتجنّب الدخول في صراع مباشر.

خامساً: تؤدّي الطائفة المسيحية دوراً مهماً بصفتها عازلاً بين الطائفتين السنّية والشيعية؛ وجزءاً من هذا الدور يعود إلى العامل الجغرافي. على طول الساحل، تتواجد الجماعات السنّية المسلحة بشكل رئيس في الشمال، في حين أن الجماعات المسلحة الشيعية موجودة في بيروت والجنوب. ولعل ما يمنع حدوث مواجهات مباشرة بين الطائفتين هو وجود منطقة مسيحية واسعة تمتد من جنوب طرابلس مباشرة وصولاً إلى شرق بيروت. والعامل الآخر من هذا الدور سياسي، إذ يتولى مسيحيان منصبَي رئيس الجمهورية وقائد الجيش وهما موقعان يتّسمان بأهمية كبيرة في النظام اللبناني، الأمر الذي ساعد الأجهزة السياسية والأمنية للدولة على الحفاظ على موقع وسط في ظل تصاعد التوتر بين السنة والشيعية.

إضافة إلى ذلك، يتكثّف العديد من النزاعات السياسية بين السنّة والشيعية من خلال حليفيهما المسيحيين: سمير جعجع المتحالف مع تيار المستقبل، وميشال عون المتحالف مع حزب الله. ففي وسع جعجع وعون أن يتشاجرا علناً، بالنيابة عن حلفائهما الأقوى، القضايا السياسية الشائكة مثل سلاح حزب الله وقانون الانتخابات وتشكيل الحكومة من دون تأجيج التوترات بين السنّة والشيعية مباشرة.

أيضاً، وفيما يفرق نظام الأسد في مشاكله الداخلية، تمكّن الرئيس اللبناني ورئيس الوزراء من تأكيد مواقف لبنانية أكثر وطنية، وحتى توجيه نقد مباشر مبطن إلى الرئيس الأسد وحكومته، وهو الأمر الذي لم يكن بالإمكان تصور حدوثه قبل عامين فقط. والواقع أن إضعاف نظام الأسد يمثل فرصة تاريخية للدولة اللبنانية لاستعادة بعض استقلالها المفقود منذ زمن طويل.

المخاوف المنظورة

هناك العديد من العوامل الديناميكية في الأزمة السورية خارجة عن سيطرة لبنان. ولكن مع ذلك، ينبغي على القادة اللبنانيين والسلطات البناء على الاستقرار الذي تمكنوا من الحفاظ عليه حتى الآن.

إدارة الأزمة

في الوقت الذي تستمر فيه الأزمة السورية، ستنشغل الحكومة وقوى الأمن بمطاردة الشرر وإخماد الأزمات المتناقلة. وسيشمل هذا التعاطي مع الاشتباكات المتكررة بين الأحياء السنية والعلوية في طرابلس وعكار، وإخماد الصراعات بين السنة والشيعية حيث تدلع، ومحاولة منع حصول المزيد من الاغتيالات أو السيارات المفخخة، ومكافحة موجة عمليات الخطف والإجرام في جميع أنحاء البلاد، والسيطرة على الحدود اللبنانية بشكل أفضل لتجنّب الانجرار إلى القتال في سورية. بيد أن القدرات الأمنية للدولة تضررت بسبب اغتيال اللواء الحسن، الذي كان قد بنى قدرات فعّالة لجهاز مخابرات الأمن الداخلي.

والأهم من ذلك، هو أنه يجب على الحكومة أن تضع وبسرعة استراتيجية منسّقة للتعامل مع التزايد السريع في أعداد اللاجئين السوريين في لبنان. فقد أدّى تدفق اللاجئين حتى الآن إلى توتر النسيج الاجتماعي للبلد، والذي يقترب من نقطة الانهيار؛ إذ يصل عدد المشرّدين داخلياً في سورية إلى 3 ملايين، ولبنان هو البلد الوحيد المجاور لسورية الذي لا يسيطر على حدوده بشكل فعّال. وإذا ما أدّى تفاقم الدمار في سورية إلى تزايد كبير في أعداد اللاجئين السوريين في لبنان، فإن ذلك قد يقلب الوضع السياسي والأمني في البلاد تماماً.

يجب على الدولة اللبنانية أن تعمل مع المفوضية العليا للاجئين وغيرها من المنظمات المعنية لاستعداد لحصول زيادة سريعة في أعداد اللاجئين، وضمان أن يقيم اللاجئون في ظروف توفر الأمن الاجتماعي الكافي لهم ولأطفالهم - خصوصاً مع حلول فصل الشتاء - والعمل مع الأحزاب السياسية في البلد فضلاً عن مجتمعات اللاجئين للتأكد من ألا ينغمس هؤلاء في السياسة الداخلية اللبنانية. ففي الماضي، ساهمت الظروف الاجتماعية الرهيبة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين

فضلاً عن التسييس الداخلي غير المسؤول للوجود الفلسطيني في لبنان إلى انهيار لبنان في العام 1975. ويجب على لبنان أن يتعلم من تلك الإخفاقات لتجنب حدوث معاناة إنسانية ومخاطر سياسية

مماثلة في مايتعلق باللاجئين السوريين القادمين.

الحكومة اللبنانية في حاجة إلى التوصل إلى مقاربة استراتيجية للتعامل مع التدفق الحالي والمحتمل للاجئين السوريين.

وينبغي على الحكومة اللبنانية التوصل إلى مقاربة استراتيجية للتعامل مع التدفق الحالي والمحتمل للاجئين السوريين. وقد سمحت حتى الآن لمفوضية اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف)، والمنظمات غير الحكومية بأن تأخذ زمام المبادرة، في الوقت الذي توفر لها الدعم الاحتياطي فقط؛ إذ يتطلب الحجم المحتمل لتدفق اللاجئين والتداعيات الإنسانية والأمنية التي قد تترتب عليه استراتيجية أقوى من الحكومة.

الحفاظ على العملية السياسية

من المحتمل أن حكومة الرئيس ميقاتي جنبّت لبنان انزلاقاً أكبر نحو التداخل مع الصراع الدائر في سورية، وأن سياسة النأي بالنفس ساعدت في فتح طريق وسطي بين موقفي التحالفين الأساسيين، 8 و14 آذار. لكن حكومة الرئيس ميقاتي أصبحت مع الوقت نقطة خلاف بحدّ ذاتها، حيث أصرّ تحالف 14 آذار، وبعد اغتيال اللواء الحسن، على استقالة الحكومة قبل المباشرة بأي حوار وطني أو المضي بإتجاه انتخابات نيابية.

لاتزال حكومة ميقاتي تتمتع بأغلبية ضئيلة في البرلمان، توفرها لها الكتلة النيابية الصغيرة للزعيم الدرزي وليد جنبلاط. ويبدو أن الأطراف الخارجية الداعمة لتحالف 14 آذار منقسمة حول هذه المسألة، إذ تفضّل المملكة العربية السعودية، على ما يبدو، إسقاط حكومة ميقاتي، في حين تنصح الولايات المتحدة وأوروبا باتباع مقاربة أكثر حذراً. وقد طالب تحالف 14 آذار بتشكيل حكومة تكنوقراطية «محايدة»، واقترح البعض الآخر تشكيل حكومة وحدة وطنية. لكن يبدو أنه من الصعب تحقيق كلا الخيارين في ظل المناخ الحالي من الاستقطاب السياسي. وقد حثّ رئيس الجمهورية على إحياء جلسات الحوار الوطني التي استضافها في السابق للعمل على إيجاد أرضية مشتركة، بيد أنّ تحالف 14 آذار يرفض المشاركة فيها إلى أن يتم إسقاط حكومة الرئيس ميقاتي.

تتمثل إحدى المهمات الرئيسة التي تواجه هذه الحكومة أو أي حكومة في المستقبل في تنظيم الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في ربيع العام 2013. وستكون هذه أول انتخابات بعد اندلاع الثورة السورية، وستحدّد التحالف الذي يتمتع بأغلبية في البرلمان المقبل، وسيسمّي ذلك البرلمان رئيساً جديداً للحكومة في العام 2013، وينتخب رئيس جمهورية لبنان المقبل في العام 2014.

ثمة تحديان انتخابيان يلوحان في الأفق. الأول هو ما إذا كان سيتم إجراء الانتخابات بالفعل. فإذا

ما تسببت الأحداث في سورية في حدوث أزمات أمنية وتوترات سياسية في لبنان تتجاوز ما حدث حتى الآن، فقد لا تتمكن الحكومة من تنظيم الانتخابات. وبالإضافة إلى ذلك، إذا كان هذا الطرف أو ذاك يعتقد أن التحالف الذي يقوده سيخسر الانتخابات، فقد يستخدم نفوذه لتأجيلها. ما يبعث على القلق هو أنه إذا كانت أي جماعة رئيسية تدفع في هذا الاتجاه، فقد تجد العديد من السياسيين والنواب مستعدين للتعاون معها. إذ، في هذه الحالة، سيمدّد النواب ولايتهم (كما فعلوا مرات عديدة خلال الحرب الأهلية اللبنانية 1975-1990)، ويستمرّ رئيس الوزراء والحكومة في ممارسة سلطتهما، وتُمدّد على الأرجح ولاية رئيس الجمهورية كما تمّ تمديد ولاية سلفيه.

يتمثّل التحدّي الثاني في صياغة قانون جديد للانتخابات. فقد أوضحت العديد من الأحزاب موقفها ممّا يُسمّى قانون انتخابات العام 1960 المرتكز على اعتماد الأقضية دوائر انتخابية، والذي كان أساساً لانتخابات العام 2009، ولكن ليس هناك حتى اليوم اتفاق على قانون يحلّ محلّه. اقترحت الحكومة، ومن خلفها تحالف الثامن من آذار، نظام الانتخابات النسبي الذي يتكون من ثلاث عشرة دائرة انتخابية، فيما اقترح تحالف 14 آذار نظاماً أكثرياً مكوّناً من حوالي 50 دائرة انتخابية صغيرة، ويختلف المقترحان اختلافاً كبيراً عن قانون العام 1960، ومن شأنهما خلق برلمانات ذات تكوينات سياسية وحزبية مختلفة. ويمكن في نهاية المطاف استخدام الخلاف العالق حول قانون الانتخابات ذريعة لتأجيل الانتخابات.

من هذا المنطلق، يتعيّن على لبنان تشكيل إما حكومة وحدة وطنية جديدة تشمل مشاركة سنّية أكثر تأثيراً من أجل نزع فتيل الشعور الخطير بتهميش السنّة، أو حكومة تكنوقراطية أكثر حياداً لا ينظر إليها على أنها مميزة لأي من الجانبين.

يجب على لبنان أن يشكّل إما حكومة وحدة وطنية جديدة تشمل مشاركة سنّية أكثر تأثيراً من أجل نزع فتيل الشعور الخطير بتهميش السنّة، أو حكومة تكنوقراطية أكثر حياداً لا ينظر إليها على أنها تعطي ميزة لأي من الجانبين.

تعطي أفضلية لأي من الجانبين. كما ينبغي أن يجري التوصل بسرعة إلى اتفاق على قانون جديد للانتخابات وإجراء انتخابات حرة ونزيهة في الربيع. هذا من شأنه أن يطمئن جميع اللبنانيين، وكذلك أصدقاء لبنان، بأنه على الرغم من الأزمة في الجوار، فإن لبنان قادر على الحفاظ على مؤسساته السياسية الديمقراطية وتجديدها.

تعزير الدولة

يوفّر تراجع قوة نظام الأسد فرصة للبنان لاستعادة بعض سيادته المفقودة وفرض المزيد من أمن الدولة. في الواقع، أظهرت عملية اعتقال الوزير السابق ميشال سماحة أن لدى قوى الأمن الداخلي قدرة وشجاعة جديدتين. وقد تمكّن مسؤولون لبنانيون، بمن فيهم رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء للمرة الأولى خلال أكثر من عقدين، من الإدلاء بتصريحات تنتقد دمشق صراحة. وربما كان اغتيال

اللواء حسن تحذيراً من دمشق إلى المسؤولين اللبنانيين من مغبة تضخيم ضعف سورية والتقليل من شأن قدرتها الدائمة. ومع ذلك، ينبغي على لبنان تعزيز قدرات الجيش وقوى الأمن الداخلي وسائر الأجهزة الأمنية، حتى لو تعرضت إلى تهديدات مباشرة.

وفي الوقت نفسه، تحتاج الحكومة إلى مراجعة خططها المالية والاقتصادية لدعم اقتصاد لبناني معزول عن الداخل السوري ويعاني من تداعيات الصراع فيه. وهذا يعني اقتصاداً يفتقر إلى وجود طرق التصدير البرية، ويعاني من تراجع القطاع السياحي، ويتحمل أعباء أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين. وينبغي أن تهتم بشكل خاص بالاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الملحة لمدينة طرابلس والشمال، الذي خلق بيئة مؤاتية للتطرف والعنف.

المخاوف على المدى الطويل

في حين قد يتمكن القادة اللبنانيون من إدارة التحديات المباشرة في الأشهر القليلة المقبلة، قد يواجه لبنان تحديات أكثر حجماً وتنوعاً، إذا ما قُدر للأزمة السورية أن تستمر بعد لفترة طويلة، واعتماداً على نتائجها النهائية.

التعامل مع نتائج الأزمة السورية

ثمة مخاوف جدية تتعلق بكيفية تعاطي لبنان مع السيناريوات المختلفة لتطور الصراع السوري وانتهاؤه. فكل نتيجة تجلب معها مجموعة من المخاوف الخاصة. السيناريو الأكثر تفاؤلاً بالنسبة إلى لبنان يتمثل في التوصل إلى تسوية للصراع عن طريق المفاوضات وبدء عملية انتقالية موجهة وهادفة تتضمن رحيل الرئيس الأسد، وتشكيل حكومة انتقالية تتكون من شخصيات من النظام والمعارضة. هذا، إذا حصل، من شأنه أن ينهي الصراع الأساسي ويمضي بسورية قدماً نحو الإصلاح السياسي من دون أن يؤثر بشدة على التوازنات السياسية الدقيقة في لبنان.

ومع ذلك، ما يبدو مرجحاً في الوقت الحالي هو حرب أهلية طويلة. ربما يتمكن النظام من الاحتفاظ بسيطرته على دمشق فضلاً عن شمال غرب البلاد، حتى لو فقد شيئاً من السيطرة على حلب وبعض المدن والمناطق الشمالية والشرقية. سيكون حزب الله ضرورياً للحفاظ على طرق الإمداد إلى دمشق وتوفير طريق بري من خلال سهل البقاع الذي يربط دمشق وشمال غرب سورية. ربما أمكن للبنان أن ينجو من ارتدادات هذا السيناريو من خلال إدارة منسقة للصراع الداخلي. لكن إذا أسفرت الحرب الأهلية السورية عن تدفق أعداد أكبر من اللاجئين إلى لبنان، فالتوازن الحالي الدقيق قد ينهار.

في الوقت الحالي، يبدو تحقيق نصر مطلق لأي من طرفي الصراع السوري بعيد المنال، ولكن من

شأن ذلك أن يخلق حقائق جديدة وصعبة بالنسبة إلى لبنان. وإذا ما تمكّن نظام الأسد بوسيلة ما من الصمود في وجه الثورة وإضعافها تدريجياً - والتاريخ لا يخلو من المفاجآت - فمن المرجح أن تجري تصفية للحسابات في لبنان. سيشعر النظام بأنه قد انتصر، وربما ينتقل إلى معاقبة معارضيهِ وتأكيد هيمنته الكاملة في لبنان جنباً إلى جنب مع حزب الله. فحتى في الأوقات الطبيعية، تعرّضت الفصائل المناهضة لسورية في لبنان إلى عمليات اغتيال وتخريب، بيد أن تصفية الحساب من جانب نظام سوري جريح لكن عائد بقوة يمكن أن تكون أكثر فظاعة.

بدلاً من ذلك، إذا تمكّن الثوار، بعد فترة طويلة من القتال، من إسقاط النظام في النهاية، فالكثير سيعتمد على تركيبة فصائل الثوار وتوجهاتها في تلك المرحلة. فإذا ما تمكّنوا من تنظيم أنفسهم في جبهة وطنية موحّدة تطوّق الجماعات المتطرّفة، وتركّز بشكل واضح على العملية الانتقالية والإصلاح في سورية، فعندئذ لا ينبغي أن يتسبّب انتقال السلطة بحدوث عدم استقرار كبير في لبنان. أما إذا هيمنت العناصر المتشدّدة المتأثرة بتنظيم القاعدة في الانتفاضة السورية في نهاية المطاف، وقادت الجهود الرامية إلى إسقاط النظام، ففي وسع هذه العناصر - كما قال العديد من قادتهم - نقل المعركة إلى لبنان. ولن يكون سقوط نظام دمشق الذي يهيمن عليه العلويون والمتحالف مع إيران إلا مقدمة، وسيشجع تلك العناصر على ملاحقة حزب الله الشيعي المدعوم من إيران في لبنان. وعندها سيكون لبنان عرضة إلى خطر السقوط في حرب أهلية جديدة ومدمّرة.

مايلوح في أفق هذه المخاوف المتوسطة وطويلة الأجل، هو أنه بينما يضعف نظام الأسد ويصبح حزب الله أكثر انكشافاً من الناحية الاستراتيجية، وتستمر الأزمة بين إسرائيل وإيران، فقد تشنّ إسرائيل في مرحلة ما حرباً جديدة ضد حزب الله. يبدو المنطق الكامن وراء هذه المخاوف منذراً بالسوء. فلا يزال حزب الله حليفاً أساسياً وقوة ردع لإيران ضدّ إسرائيل إذا ما فكرت الأخيرة (أو حتى الولايات المتحدة) في مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية. وقد تستنتج إسرائيل أن سورية لم تعد قادرة على تسهيل عملية إعادة تسليح حزب الله كما حصل بعد حرب 2006. وربما تستنتج إسرائيل أيضاً أن الاستعدادات التي قامت بها منذ حرب العام 2006 وأنظمة الدفاع الصاروخي الخاصة بها، والتي جرّبتها في حرب غزة الأخيرة، قد تجعل كسب مثل هذه الحرب ضد حزب الله في نهاية المطاف أمراً ممكناً ومقبولاً من حيث التكاليف. فحرب العام 2006 بين إسرائيل وحزب الله أدّت إلى حالة من الردع المتبادل والهدوء على طول حدود البلدين، ويمكن لسقوط نظام الأسد أن يدخل في المعادلة حسابات جديدة قد تقلب هذا التوازن.

التأثير على التحالفات وصيغ الحكم

على المدى الطويل، سيكون نتيجة الصراع السوري تأثير على التحالفات داخل لبنان، وربما تؤثر على المواقف بشأن الترتيبات الأساسية للحكم. فقد وُلد تحالف قوى 14 آذار معارضاً لنظام الأسد

قبل سبع سنوات، وإذا ما سقط نظام الأسد، فما الذي سيبقي أعضاء التحالف متماسكين؟ وإذا ظهر في دمشق ما بعد الأسد نظام ذو مظهر سنّي معتدل، فقد تجدد الأحزاب المسيحية والدرزية تحالفها مع الأحزاب ذات الأغلبية السنّية في لبنان بهدف الاستفادة من الرياح المواتية الآتية من دمشق. أما إذا انتهى الأمر بوقوع دمشق تحت سيطرة العناصر الجهادية المتطرفة، وإذا أدى ذلك إلى صعود تيارات سنّية متطرّفة في لبنان، فقد يتخوّف المسيحيون والدروز من هذا الصعود، وربما يفكّرون بالتقارب مع الأحزاب الشيعية.

وبالمثل، يمكن أن تؤثر نتائج الصراع في دمشق على تحالف 8 آذار المؤيّد لسورية. فقد انضم العديد من الأفرقاء إلى هذا التحالف لأنهم افترضوا، بناءً على معطيات كانت موجودة في الماضي، أن نظام الأسد وحزب الله أكثر اللاعبين قوة في لبنان. وإذا سقط نظام الأسد، فسيشعر العديد من هذه الأطراف بالتيتّم، لكنها ستظل تعتمد على حزب الله. وما لم تنشب حرب أخرى بين إسرائيل وحزب الله، سيظل حزب الله أقوى لاعب في لبنان في المستقبل القريب، ويمكنه الحفاظ على تحالف محلي قوي.

من جهة أخرى، قد يثير تغيير السلطة في دمشق المصحوب بتغيير دستوري عميق، قضايا التغيير الدستوري في لبنان أيضاً. وبوجه خاص، إذا شعر حزب الله أن عودة سلطة سنّية في دمشق يقطع الطريق أمام استمرار دوره الاستراتيجي، فقد يقترح دمج سلاحه بصورة تدريجية مع الدولة في مقابل إعادة التفاوض على اتفاق الطائف - اتفاق تقاسم السلطة في العام 1989 الذي ساعد في إنهاء الحرب الأهلية اللبنانية الطويلة - وتأمين حصة أكبر للطائفة الشيعية في البرلمان والسلطة التنفيذية. ربما تشمل إعادة التفاوض مطالب باستبدال نسبة 50 في المئة للمسيحيين ومثلها للمسلمين في البرلمان والحكومة بأخرى يحصل فيها كل من المسيحيين والسنة والشيعية على ثلث المقاعد. وربما تشمل المطالب التناوب على منصب رئيس الوزراء بين السنّة والشيعية، أو بعض الترتيبات البديلة لمنح الشيعة حصة أكبر في السلطة التنفيذية. وقد يؤدي تفكيك اتفاق الطائف، والذي كان في حد ذاته نتيجة لسنوات عديدة ومؤلمة من الحرب الأهلية والمفاوضات المتقطعة، إلى انهيار الوضع السياسي الراهن في لبنان وإلى فترة جديدة من الاضطرابات وعدم الاستقرار.

◀ دور الأطراف الدولية

يتعيّن على المجتمع الدولي القيام بدور في تعزيز الاستقرار في لبنان. وتتمثّل أفضل وسيلة للأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية لمساعدة لبنان، في المساعدة في حل الصراع السوري أو نزع فتيله. غير ذلك، اتبع العديد من اللاعبين الخارجيين - أنصار تحالفَي 8 و14 آذار - بالفعل سياسة تقوم على تشجيع الاستقرار في لبنان وإبقاء هذا البلد على مسافة من الصراع الدائر في الجوار. وكانت هذه

المقاربة حكيمة ومفيدة.

ينبغي على دول الخليج، التي شجّع بعضها أو سمح بتمويل وتسليح الجماعات المتطرفة في شمال لبنان في دعم مباشر للمتطرفين السوريين، أن تعيد النظر في سياساتها لجهة أنها تقضي إلى جرّ لبنان نفسه إلى صراع داخلي. ويجب على إيران، التي شجعت أو نسّقت مع حزب الله لإرسال بعض المقاتلين إلى سورية، أن تأخذ بعين الاعتبار أن هذه السياسة يمكن أن تؤدي أيضاً إلى صراع داخلي في لبنان.

بغض النظر عن نتائج الانتخابات النيابية في الربيع المقبل - وعلى افتراض أنها ستتم - على الأطراف الخارجية التي تدعم كلا الطرفين المؤيد لسورية والمناهض لها في لبنان الدفع باتجاه تشكيل حكومة تضمّ الأفرقاء كافة بعد الانتخابات. فلبنان يحتاج إلى الاستمرار في أن يُحكم بعناية فائقة وفي ظلّ مشاركة واسعة في السلطة

بغض النظر عن نتائج الانتخابات اللبنانية في الربيع المقبل - وعلى افتراض أنها ستتم - على الأطراف الخارجية التي تدعم كلا الطرفين المؤيد لسورية والمناهض لها في لبنان الدفع باتجاه تشكيل حكومة شاملة بعد الانتخابات.

والحوار بين الطوائف والأحزاب الرئيسية. فلا فائدة من استخدام صيغة الغالب والمغلوب في حكم لبنان، ولا سيما في هذه المرحلة الدقيقة.

تمثّل الفترة الحالية أيضاً فرصة لأصدقاء لبنان لتعزيز دعمهم للأجهزة الأمنية اللبنانية. فهذا ضروري لهذه الأجهزة لإدارة الحدود والوضع الأمني الداخلي، والاثنان يشكلان تحدياً متزايداً، كما أنه يشكّل إشارة إلى دعم محاولات الدولة لاستعادة أجزاء من سيادتها المفقودة منذ فترة طويلة. ستكون قوة وصديقية أجهزة الدولة الأمنية مهمة أيضاً على المدى الطويل في التفاوض على العلاقة مع حزب الله. وقد اقترح رئيس الجمهورية صيغة تسمح لحزب الله بالاحتفاظ بسلاحه ولكنها تقتضي أن يكون قرار استخدام هذه الأسلحة في الحرب بيد الدولة. وجادل حزب الله بأنه لا يمكنه التنازل عن أي من مهامه الأمنية ما لم تُعزّز القدرات الأمنية للدولة بشكل كبير وإثبات فعاليتها. يتعيّن على المجتمع الدولي أيضاً الاستجابة بسرعة وفعالية للدعاءات التي توجهها الحكومة اللبنانية والمفوضية العليا للاجئين ويونيسيف وغيرها من الوكالات للحصول على الأموال بهدف التعاطي مع تدفق اللاجئين السوريين. وما لم تُلبّ الاحتياجات الإنسانية للاجئين وأسرهم، لن تقتصر التداعيات على المستوى الإنساني وحده، بل يمكن أن تؤثر أيضاً على الأمن الداخلي في لبنان؛ إذ سيكون اللاجئون اليائسون أهدافاً سهلة للتجنيد من جانب الجماعات المتطرفة، ويمكن أن يُستغلوا لنقل الصراع السوري إلى لبنان.

وبينما يدخل لبنان في السنة الثالثة من الصراع السوري، فإنه أشبه بزورق لايزال عائماً ولكن تتقاذفه الأمواج ويبقى معرّضاً إلى الغرق في أي وقت. صحيح أن لبنان نجا من العاصفة حتى الآن، لكنه يواجه تحديات خطيرة في المستقبل. ولذا يتعيّن على قادة لبنان، وكذلك أصدقائه في جميع أنحاء العالم، الاستمرار في تشجيع إبعاد لبنان عن الصراع السوري، وتجنّب استخدام السياسة أو الأمن اللبناني كإسفين أو ساحة لخوض حروب أخرى.

هوامش

1

Executive magazine, no. 159, October 2012, passim.

2 على سبيل المثال، ذكرت صحيفة محلية أن قطر كانت تدفع رواتب شهرية لعدد من المسؤولين الدينيين في شمال لبنان، إضافة إلى تمويل محطة إذاعية إسلامية سلفية هناك. صحيفة الأخبار، 8 تشرين الأول/أكتوبر، 2012.

3 أنظر على سبيل المثال:

„Syrian Rebels Warn to Take Battle to Hezbollah Stronghold,“ NOW Lebanon, October 9, 2012, HYPERLINK <http://goo.gl/hgu2M>, <http://goo.gl/hgu2M>.

نبذة عن الكاتب

بول سالم هو مدير مركز كارنيغي للشرق الأوسط في بيروت، لبنان. تتناول أبحاثه ومنشوراته العلاقات الإقليمية والدولية للشرق الأوسط، إضافة إلى قضايا التطور السياسي والدمقرطة في العالم العربي. وضع عدداً من الكتب والمقالات في شؤون الشرق الأوسط، فضلاً عن دراسات لمؤسسة كارنيغي، منها «تحديات العملية الانتقالية في ليبيا»، و«بناء التعاون في الجزء الشرقي من منطقة الشرق الأوسط»، و«الدولة العربية: هل تمكّن التنمية أم تعرقها؟». يكتب سالم بانتظام مقالات في الصحف العربية والعالمية، وهو غالباً ما يشارك في مقابلات تلفزيونية وإذاعية.

مؤسسة كارنيغي

للسلام الدولي

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي هي منظمة خاصة لا تتوخى الربح تسعى إلى تعزيز التعاون بين الدول وترويج التزام الولايات المتحدة الفاعل على الساحة الدولية. المؤسسة التي تأسست عام 1910 غير حزبية، وتسعى إلى تحقيق نتائج عملية. في الوقت الذي تحتفل فيه بالذكرى المئوية لتأسيسها، أصبحت مؤسسة كارنيغي الرائدة بوصفها مركز الأبحاث العالمي الأول، ولها الآن مكاتب مزدهرة في واشنطن وموسكو وبيجينغ وبيروت وبروكسل. وتضم هذه المواقع الخمسة مراكز الحكم العالمية، والأماكن التي سيحدد تطورها السياسي وسياساتها الدولية إلى حد بعيد احتمالات السلام الدولي والتقدم الاقتصادي في المدى القريب.

يجمع **برنامج كارنيغي للشرق الأوسط** بين المعرفة المحلية المعمقة والتحليل المقارن الثاقب لدراسة المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإستراتيجية في العالم العربي. ومن خلال الدراسات القطرية المفصلة واستكشاف المواضيع الرئيسية الشاملة، يقدم برنامج كارنيغي للشرق الأوسط، بالتنسيق مع مركز كارنيغي للشرق الأوسط، تحليلات وتوصيات باللغتين الانكليزية والعربية مبنية على فهم عميق وآراء وارده من المنطقة. ويتوفر برنامج كارنيغي للشرق الأوسط على خبرة خاصة في مجال الإصلاح السياسي ومشاركة الإسلاميين في السياسة التعددية في جميع أنحاء المنطقة.

واشنطن ■ موسكو ■ بيجينغ ■ بيروت ■ بروكسل

مركز الأبحاث العالمي

مؤسسة كارنيغي

للسلام الدولي

CarnegieEndowment.org